دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الديمغرافيا السياسية: كيف تعيد التغيرات السكانية تشكيل الأمن الدولي والسياسة الوطنية
المصدر:	رؤى استراتيجية
الناشر:	مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	جولدستون، جاك
مؤلفين آخرين:	معاوية، حسن، توفت، مونيكا دافي، كوفمان، اريك(عارض، م.مشارك)
المجلد/العدد:	مج3, ع9
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يناير
الصفحات:	154 - 155
رقم MD:	637706
نوع المحتوى:	عروض كتب
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التوزيع السكاني ، الزيادة السكانية ، الديمغرافيا ، الأمن القومي ، الشيخوخة، عرض وتحليل اكتب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/637706

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الديمغرافيا السياسية
كيف تعيد التغيرات السكانية تشكيل الأمن الدولي والسياسة الوطنية؟

تحرير: جاك جولدستون*، وإريك كوفمان، ومونيكا دافي توفت*****

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

سنة النشر: 2014 – عدد الصفحات: 458

الرقم المعياري الدولي للكتاب: 978-9948-23-005-2

عرض: حسن معاوية****

* مدير مركز السياسة العالمية في جامعة جورج مايسون.

** أستاذ في علم السياسة بكلية بيربيك في جامعة لندن.

*** متخصصة في السياسات العامة في كلية جون كينيدي لشؤون الحكم بجامعة هارفرد.

**** محرر في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

يسلط هذا الكتاب الضوء على الديمغرافيا السياسية بوصفها مكوناً ينطوي على أهمية جوهرية في العملية السياسية، عبر إحداث تأثير مباشر أو غير مباشر، يسهم في التأثير في توجيه مسار هذه العملية. وينطلق عنوان الكتاب: "الديمغرافيا السياسية" من الربط بين حقلي الديمغرافيا والعلوم السياسية باعتبار العلاقة بينهما متلازمة ومتأصلة؛ حيث تُعرَّف الديمغرافيا السياسية في هذا الخصوص، بأنها "دراسة حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، وعلاقة ذلك بكل من الحكومة والسياسة".

يقع الكتاب في ثمانية عشر فصلاً، موزعة في خمسة أقسام. يتناول القسم الأول العلاقة التلازمية بالضرورة بين الديمغرافيا والعلوم السياسية، مع الإشارة إلى أهمية النظر إلى التغير السكاني بوصفه قوة سياسية في حد ذاتها. ويتناول القسم الثاني من الكتاب السكان والأمن الدولي، إذ يستجلي الباحثان نيل هاو وريتشارد جاكسون في أحد فصول هذا القسم الاهتمام العالمي، وكذلك المخاوف، بشأن تأثير الديمغرافيا في الجغرافيا السياسية والنمو المتزامن في مجال البحوث والكتابات حول شيخوخة السكان في العالم والعواقب المترتبة على ذلك، كما يشارك الباحث مارك هاس في هذا القسم في دراسة مهمة تستعرض أمن الولايات المتحدة في عالم تغذّ فيه الدول الكبرى السير نحو الشيخوخة؛ فهذه الظاهرة ستكون لها آثار حاسمة في المصالح الأمنية الدولية لأمريكا في العقود المقبلة. وتطمح الباحثة جنيفر دابس شوبا من خلال فصلها الذي يحمل عنوان: "إطار جديد للشيخوخة والأمن.. دروس مستقاة من نظرية انتقال السلطة" إلى إضافة مكون نظري أكثر دقة إلى الدراسات التي تتناول النتائج السياسية

لشيخوخة السكان، لافتة النظر إلى أنه يمكن لنظرية تداول السلطة أن تساعد في تحديد النقاط المفصلية التي يمكن للدول أن تستخدمها للتكيف مع معطيات الوضع الديمغرافي الذي تواجهه.

ويدرس القسم الثالث في الكتاب البنية العمرية فيما يتعلق بالتنمية والديمقراطية والعنف، حيث تقدم إليزابيث لي مادسن تحليلاً على نطاق عالمي لأنواع مختلفة من البنى العمرية وانعكاساتها بالنسبة إلى ردود أفعال السياسات في البلدان التي تعايشها.

ويبحث القسم الرابع في الكتاب الآلية التي تصوغ بها الديمغرافيا السياسات الوطنية، حيث يتوقف وليام فراي عند دور تراجع الأغلبية البيضاء في الولايات المتحدة وأهمية المجموعات الإثنية الأقلية في انتخاب باراك أوباما، كأول رئيس غير أبيض، للدولة. ويبين فراي أن نسبة الأقليات في العام 2008 في القوة الناخبة بلغت نحو واحدٍ بين أربعة ناخبين، مقارنة بواحد من بين خمسة في العام 2004.

ويتناول ديفيد كولمان، من جانبه، الوضع الديمغرافي في أوروبا، وكيف أن التغير الديمغرافي الإثني يطرح أسئلة ملحة حول الهوية والتعددية الثقافية والأمن وحرية التعبير. فيما يقارب إريك كوفمان وفيجارد سكيربيك مفهوم الديمغرافيا الدينية، وكيف أن الديمغرافيا تعزز نمو الإسلام في العالم، وتحديداً في أوروبا، كما يلفتان إلى سمات معينة تميز الديانات الرئيسية، كتشجيع الإنجاب والأدوار الجندرية التي تسهم في الصعود الديمغرافي للأصولية الدينية، على حساب العلمانيين الذين يعانون ضعفاً أو تراجعاً ديمغرافياً.

ونتوقف مع القسم الخامس الذي يناقش باستفاضة دور الديمغرافيا في النزاعات الإثنية، حيث تعاين مونيكا دافي توفت "حرب الأرحام"، التي تصفها بأنها تكتيك استخدام الخصوبة سلاحاً سياسياً ضد المجموعات الإثنية أو الدينية المنافسة؛ ويُنظر إليها باعتبارها استراتيجية بعيدة المدى لهزيمة الخصم. في السياق ذاته، يرى كريستيان لوبريكت أن حرب الأرحام تكتيك غالباً ما يستخدمه الأصوليون الذين يحرضون على النزاع الإثني الداخلي، لكن كما تظهر الحالة الإسرائيلية، قد يستغل أيضاً من جانب مجموعات إثنية متنافسة تتنازع على السلطة أو الأرض أو السيادة الرمزية. ويدرس إليوت جرين كذلك تأثيرات النمو السكاني الإثني المتباين، ناقلاً محور الاهتمام من العالم المتقدم إلى العالم النامي، حيث ينصب اهتمامه على الصلة بين الصراع والتغير الديمغرافي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا، محاججاً بأن الكثافة السكانية المتدنية تاريخياً في إفريقيا وفرت على نحو غير مباشر دواعي الصراع والحراك الجمعي الضروري له، من خلال الفقر ومنظومات تملك الأراضي غير الفعالة والتنوع الإثني. وتأخذنا راجنيلد نورداس إلى كوت ديفوار (ساحل العاج)، حيث تسلط الضوء في دراستها على دور الديمغرافيا في اندلاع صراع يجمع بين البُعد الديني (بين المسلمين والمسيحيين) والبعد الإثني (الشمال في مقابل الجنوب) والبعد القومي (سكان كوت ديفوار في مقابل الأجانب).

جميع المشاركين في هذا الكتاب يبرهنون، ضمن تشكيلة واسعة من الأطر والبيئات، أن الديمغرافيا تشكل مقوماً جوهرياً في صياغة العملية السياسية، وتأثيرها يمكن أن يكون مباشراً أو غير مباشر.